الصباح الاقتصادية
12
العدد 3868 - السنة الثالثة عشرة
الأحد 26 جمادى الأولى 1442 - الموافق 10 يناير 2021
Sunday 10 January 2021 - No.3868 - 13 th Year

بسبب الإصابة المزدوجة لهبوط أسعار النفط و«كوفيد- 19»

«الشال»: عجز الموازنة متوقع تجاوزه 10 مليارات دينار للسنة المالية الحالية

منظومة «أسواق المال» و«بورصة الكويت» و«المقاصة» واصلت عملها في الحفاظ على الارتقاء بجاذبية الأسهم الكويتية

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه من المقدر أن يفقد الاقتصاد العالمي في العام الإستثنائي 2020 نحو 4.3– % من حجمه أو نحو 3.9 تريليون دولار أمريكي، وتضاعفت مستويات بطالته وأصيب نحو 83.3 مليون من البشر بـ «كوفيد19–» وتوفي بسببه نحو 1.8 مليون نسمة، ومازال هناك من يعتقد أنها مؤامرة غرضها التحكم بالبشر وتحقيق مكاسب ببضع عشرات من المليارات لبعض شركات الأدوية. وخفف من الآثار السلبية المحتملة فوز الرئيس «جو بايدن» في انتخابات 3 نوفمبر الفائت في الولايات المتحدة الأمريكية بما يوحي بخفوت الحرب التجارية الباردة التي قادها الرئيس «ترامب» ضد الصين بالدرجة الأولى وطالت حتى حلفائه، وكله متزامنا مع بداية احتواء لأزمة «كوفيد19–»، لذلك من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد العالمي في عام 2021 معظم خسائر 2020 وإن أصبح حجمه أقل من مستوى 2019.

وأصيبت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بضربة مزدوجة، بدأت بانخفاض حاد في أسعار النفط بسبب نشوء حرب نفطية ضمن مجموعة «أوبك+»، وانهارت الأسعار بشكل كبير بعد تداعيات أزمة «كوفيد19–» ومعها بدأت معظم تلك الدول تفقد المستويات العالية لتصنيفها الإئتماني. وتراوحت خسائر اقتصاداتها المتوقعة ما بين 2– % لأدناها لدولة قطر و9.4– % لأعلاها وكانت لسلطنة عُمان وفقاً لآخر تقرير للبنك الدولي الصادر في الأسبوع الفائت. وبلغ معدل سعر برميل مزيج «برنت» للربع الثاني من عام 2020 نحو 29.3 دولار أمريكي وهو قريب من تكلفة إنتاجه لبعض النفوط غير التقليدية. ولازال وضع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفاً وإن بدأ بالتحسن، فقد بلغ معدل سعر برميل مزيج «برنت» للربع الرابع من عام 2020 نحو 43 دولار أمريكي، ويأتي دعم إضافي من تبني غالبية دول المجلس لإستراتيجيات ضغط لنفقاتها العامة وزيادة إيراداتها غير النفطية، إلى جانب إستراتيجيات على المدى الطويل لتنويع مصادر دخلها.

من المتوقع أن الاقتصاد الكويتي قد فقد في عام 2020 نحو 7.9– % من حجمه وفقاً لتقرير «البنك الدولي» السابق ذكره، ورغم الإصابة المزدوجة لهبوط أسعار النفط و»كوفيد19–»، لم تقم الإدارة الاقتصادية بأي إجراء يوحي بالوعي بعمق الإصابة وضرورة التعامل الجراحي معها، وعليه تسارعت تداعيات عدم استدامة الاقتصاد. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لعام 2020 نحو 41.5 دولار أمريكي للبرميل فاقداً نحو 35.5– % من معدل 64.3 دولار أمريكي للبرميل في عام 2019، ومن المقدر أن يؤدي ذلك الانخفاض إلى ارتفاع عجز الموازنة من 3.9 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2020/2019، إلى ما بين 10– 11 مليار دينار كويتي للسنة المالية الجارية 2021/2020، وذلك يعني فقدان استدامة المالية العامة. وبعد جفاف سيولة الإحتياطي العام ولمواجهة حريق السيولة، قامت الحكومة بإجراءات غير دستورية وفاقدة للحصافة المالية، حيث بدأت بيع أصول غير سائلة من الإحتياطي العام بقيمة 2.3 مليار دينار كويتي، ثم قامت بما هو أخطر بسحب ما تم تحويله من الإيرادات العامة إلى إحتياطي الأجيال القادمة لثلاث سنوات مالية.

وبسبب أزمة اقتصاد العالم والضربة المزدوجة للاقتصاد المحلي، خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي إلى مستواه القياسي الأدنى البالغ 1.5 % بتاريخ 2020/03/16، وذلك بعد خفض سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي إلى قرابة الصفر بتاريخ 2020/03/15، والهدف كان احتواء التداعيات المحتملة للأزمة. وشكلت لجنة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي في شهر أبريل الفائت تبنت قرارات غرضها دعم الشركات والأفراد من أجل منع تحول أزمة سيولة مؤقتة إلى أزمة ملاءة دائمة تؤدي إلى انتقال التداعيات إلى القطاع المصرفي، وتحقق ذلك بأقل التكاليف على الخزينة العامة المنهكة.

وواصلت منظومة هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة عملها في الحفاظ على الارتقاء بجاذبية الأسهم الكويتية وضمن بيئة متطورة منظورة أدت إلى ترقية بورصة الكويت إلى مستوى الأسواق الناشئة على مؤشر «MSCI» في 30 نوفمبر الفائت. ورغم تداعيات الأزمة المزدوجة وخسارة المؤشر العام للبورصة نحو 11.7– % في عام 2020، إلا أن سيولة البورصة ارتفعت بنحو 35.5 % عن مستوى سيولة عام 2019 ببلوغها 10.754 مليار دينار كويتي، وارتفعت مساهمة الأجانب في سيولتها من 19.2 % في عام 2019 إلى نحو 26.5 % في عام 2020. وبلغت ملكية الأجانب في القطاع المصرفي الكويتي نحو 1.894 مليار دينار كويتي كما في 2020/12/30، رغم تخلف الكويت عن القيام بأي اجراء في إتجاه حل أزمة سيولة الموازنة العامة وأي اجراء بإتجاه الاصلاح الاقتصادي.

وعلى الساحة السياسية المؤثرة في تشكيل الإدارة العامة، أسفرت الإنتخابات النيابية في 5 ديسمبر الفائت عن تغيير نوعي وكمي كبير في مكونات مجلس الأمة، ويعزى هامش كبير من التغيير عن حالة غضب شعبي بسبب انتشار الفساد والهدر في الأموال العامة، وفشل جناحي السلطة السابقين التنفيذي والتشريعي عن تحقيق أي إنجاز يذكر. ورغم المؤشرات الواضحة حول ضرورة تغيير النهج الإداري لإحتواء الغضب، جاء التشكيل الحكومي الجديد بنفس النهج القديم، ومنذ بداية التشكيل مارس نفس خطايا الحكومات السابقة.

النفط والمالية العامة – ديسمبر 2020

بانتهاء شهر ديسمبر 2020 انتهى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2021/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر ديسمبر نحو 49.4 دولار أمريكي. وحققت الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية الحالية (أبريل 2020 – ديسمبر 2020) معدل سعر لبرميل النفط الكويتي بنحو 37.8 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 7.8 دولار أمريكي أي بما نسبته 26.1 % عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ نحو 30 دولار أمريكي للبرميل، بينما أدنى بنحو 17.2 دولار أمريكي للبرميل أو بنسبة 31.2– % من السعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل.

وكانت السنة المالية الفائتة 2020/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 61.6 دولار أمريكي. ومعدل سعر البرميل للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية أدنى بنسبة 38.6– % أو بنحو 23.8 دولار أمريكي من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 56– % أو نحو 48.2 دولار أمريكي من سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 86 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10 % لصالح احتياطي الأجيال القادمة، وانخفض سعر التعادل بعد أن أوقفت الحكومة تحويل تلك النسبة إلى إحتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر ديسمبر بما قيمته نحو 800 مليون دينار كويتي، وإذا افترضنا ارتفاع متواضع في مستوى الإنتاج خلال الأشهر الثلاثة المتبقية من السنة المالية الحالية وفق اتفاق «أوبك» الأخير، ومع افتراض استقرار سعر برميل النفط للفترة يناير إلى مارس 2021 عند معدل مستوى 52 دولار أمريكي، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 8.6 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 5.6 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 10.5 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2021/2020 عجزاً بحدود 11 مليار دينار كويتي وربما أقل قليلاً إن ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى من تقديراتنا، وبيانات تسعة أشهر تعطي مؤشر قريب للحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال الشهور الثلاثة القادمة.

خصائص التداول في بورصة الكويت 2020

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي» عن الفترة من 2020/01/01 إلى 2020/12/31 وفقاً لجنسية المتداولين والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ولكن نصيبهم إلى انخفاض لكل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 39 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (44.3 % لعام 2019) و37.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (40.5 % لعام 2019)، وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 4.214 مليار دينار كويتي كما اشتروا أسهماً بقيمة 4.082 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 132.222 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع لكل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 35.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (29.9 % لعام 2019) و31 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (22 % لعام 2019)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 3.830 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 3.345 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 484.455 مليون دينار كويتي، وإن استمرت معدلات نمو مساهمته على نفس المستوى، فقد يتصدر الترتيب لتعاملات البورصة للعام الجاري 2021.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 23.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (26.7 % لعام 2019) و22.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (23.2 % لعام 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 2.492 مليار دينار كويتي في حين اشترى أسهما بقيمة 2.416 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 75.600 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 6.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (7 % لعام 2019) و4.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (6.4 % لعام 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 742.309 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 465.676 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 276.633 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 8.203 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 76 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (84.3 % لعام 2019)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 7.674 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 71.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (77.3 % لعام 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 528.454 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 25.4 % (18.1 % لعام 2019) واشتروا ما قيمته 2.738 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 2.180 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 20.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (10.7 % لعام 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 557.668 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الأجنبي أعلى ووحيدة في بورصة الكويت.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 3.8 % (5 % لعام 2019) أي ما قيمته 410.891 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 3.5 % (4.6 % لعام 2019) أي ما قيمته 381.677 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 29.214 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 73.5 % للكويتيين، 22.8 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.7 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 80.8 % للكويتيين، 14.4 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و4.8 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2019، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 45.3 % ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية ديسمبر 2020، مقارنة بارتفاع بنسبة 18.1 % ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية ديسمبر 2019. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ديسمبر 2020 نحو 24.983 حساباً أي نحو 6.2 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 36.982 حساباً في نهاية نوفمبر 2020 أي نحو 9.2 % من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بانخفاض بلغت نسبته 32.4– % خلال ديسمبر 2020.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة 2020

كان أداء شهر ديسمبر موجباً لغالبية أسواق العينة، حقق خلاله 13 سوقاً من أصل 14 سوقاً مكاسب، بينما حقق سوق وحيد خسائر. وكانت نتيجة ذلك الأداء، تحقيق 7 أسواق مكاسب متفاوتة في نهاية عام 2020 مقارنة بنهاية عام 2019، وتحقيق 7 أسواق أخرى خسائر مقارنة للفترة ذاتها، ومنها 5 أسواق خليجية.

أكبر الرابحين في عام 2020 كان السوق الياباني الذي أضاف مؤشره نحو 16 %، مقارنة بمكاسب بنحو 18.2 % حققها بنهاية عام 2019. ثاني أكبر الرابحين كان السوق الهندي بمكاسب بلغت نحو 15.8 %، مقارنة بمكاسب بنحو 14.4 % في نهاية عام 2019. ثالث أكبر الرابحين كان السوق الصيني بمكاسب بنحو 13.9 %، يليه السوق الأمريكي بمكاسب بنحو 7.2 % لمؤشر «داو جونز»، ومن ثم السوق السعودي أفضل الأسواق الخليجية أداءً بمكاسب بنحو 3.6 %، بينما كانت بورصة قطر أقل الرابحين وحققت مكاسب طفيفة جداً بنحو 0.1 %.

الخاسر الأكبر في نهاية عام 2020 كان من نصيب السوق البريطاني متأثراً ببريكست (Brexit)، حيث فقد نحو 14.3– %. ثاني أكبر الخاسرين كانت بورصة الكويت بفقدان مؤشرها العام نحو 11.7– %، ومن ثم خسائر لسوق دبي وسوق مسقط وبورصة البحرين بنحو 9.9– %، 8.1– % و7.5– % على التوالي. وكان سوق أبوظبي أقل الخاسرين خلال عام 2020 بنحو 0.6– %.

ومن المتوقع أن يغلب الأداء الإيجابي لمعظم أسواق العينة، فالعالم موعود بتعويض خسائر اقتصاده في عام 2021، يدعمه تخفيف هذه الحرب الاقتصادية الباردة التي سادت في عهد الرئيس «ترامب»، ويظل القلق قائم في بعض الأسواق الرئيسية مثل السوق الأمريكي بسبب الدعم الاصطناعي لأسعار الأسهم الذي وفره التوسع الكبير في السياسات النقدية. على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، يفترض أن يسود الأداء الإيجابي مدعوما في بداية الارتفاع في أسعار النفط وبداية انفراج في الأزمة الخليجية بما لها من تأثير نفسي، ثم بإنطباقاتها الإيجابية على وفر في تكاليف الأزمة وربما زيادة في التبادل السلعي والخدمي.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام عمل بمناسبة عطلة رأس السنة الميلادية) أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 489.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 2.7 نقطة ونسبته 0.6 % عن إقفال الأسبوع الماضي أي نهاية عام 2020.

رسم بياني توضيحي

البورصة تحافظ على بريقها خلال 2020

معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر ديسمبر بلغ 49.4 دولاراً
ارتفاع عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة 45.3 % ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية 2020

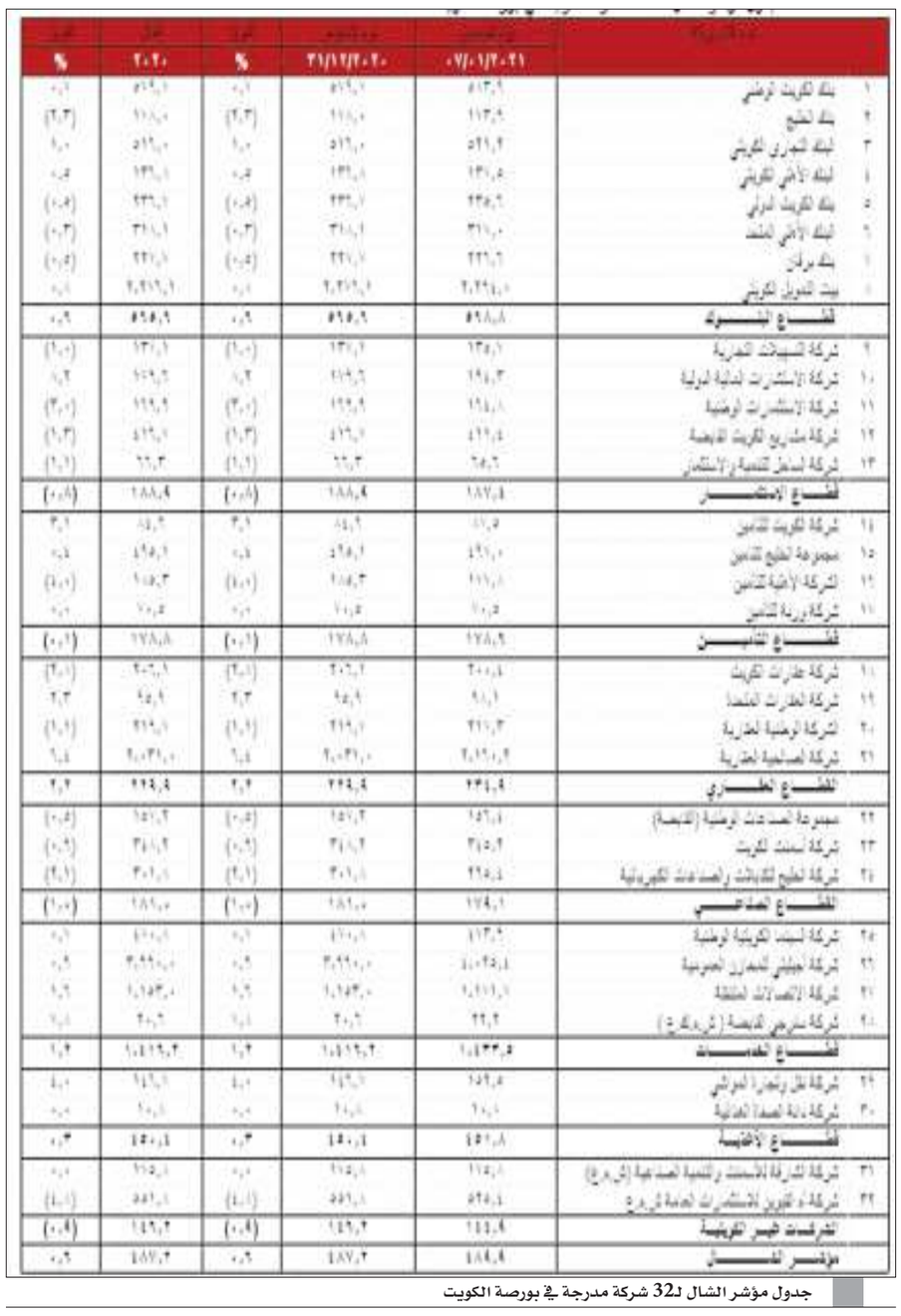
جدول مؤشر الشال لـ32 شركة مدرجة في بورصة الكويت

شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين
(ش.م.ك.م)

إعلان تذكيري
دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

تتشرف شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين (ش.م.ك.م) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المزمع انعقادها في تمام الساعة 11.30 (صباحاً) يوم الأحد الموافق 2021/1/24 وذلك بمقر الشركة في القبلة - ش عبد الله المبارك - برج الانماء - الدور الخامس.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة، مصطحبين معهم البطاقة المدنية او وكالة رسمية لإستلام بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع مع جدول الاعمال خلال ساعات الدوام الرسمي من 8 ص - 4 م من الاحد الي الخميس.

للاستفسار يرجى التفضل بالاتصال على:
هاتف 182 8008

رئيس مجلس الادارة